



دورة عام 2022

البند 18 (ح) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: المعلومات

الجغرافية المكانية

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 22 تموز/يوليه 2022

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2022/L.26)]

24/2022 - تعزيز الترتيبات العالمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 288/66 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2012 الذي أقرت الجمعية العامة بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي أقر فيها رؤساء الدول والحكومات بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوق بها بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة،

وإنه يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة الوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التي تسلم بالحاجة إلى نهج جديدة للحصول على البيانات وتكاملها، لتحسين توافر البيانات وجودتها وحسن توقيتها وتصنيفها لدعم تنفيذ خطة التنمية الجديدة على جميع المستويات، بالاستفادة مما يتاح من بيانات واسعة ومتنوعة، بما يشمل معلومات عن رصد الأرض ومعلومات جغرافية مكانية، مع ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في سياق دعم تحقيق التقدم ورصده،



وإنه يقر بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹⁾، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽²⁾، والخطة الحضرية الجديدة⁽³⁾ صكوك تدعو بشكل لا لبس فيه إلى اتخاذ إجراءات منسقة عالمياً في النهج الجديدة للحصول على البيانات وتكاملها وفي استخدام المعلومات الجغرافية المكانية من أجل التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز توافر منابر البيانات الجغرافية المكانية وإمكانية الوصول إليها،

وإنه يؤكد أهمية قرار الجمعية العامة 266/69 المؤرخ 26 شباط/فبراير 2015 المعنون "إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة" الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى تعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف بشأن الجيوديسيا، بما في ذلك التبادل الحر للبيانات الجغرافية المكانية، وزيادة بناء القدرات في البلدان النامية، ووضع المعايير والاستخدامات الموحدة الدولية، على أساس طوعي، والمساهمات في الإطار المرجعي العالمي وتكثيف بياناته الإقليمية من خلال الآليات الوطنية ذات الصلة والتعاون الإقليمي والدولي والحكومي الدولي،

وإنه يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011 الذي أنشأ المجلس بموجبه لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وفقاً للاختصاصات الواردة في مرفق القرار، لكي تشكل منتدى للتنسيق والحوار على مستوى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة وفيما بينها،

وإنه يشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2016 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2016 المعنون "تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية" الذي قرر فيه المجلس توسيع وتعزيز ولاية لجنة الخبراء بوصفها الهيئة المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية التي تتألف من خبراء حكوميين، دون أن يؤثر ذلك على التكلفة، ودعا اللجنة إلى تقديم تقرير عن جميع المسائل المتصلة بالجغرافيا والمعلومات الجغرافية المكانية والمواضيع ذات الصلة،

وإنه يشير كذلك إلى أن المجلس أكد في قراره 27/2016 الحاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي بشأن مسائل من بينها بناء القدرات، ووضع المعايير، وجمع البيانات، وتعميم البيانات، وتبادل البيانات، وأهمية تعزيز بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والتكامل الإحصائي ذي الصلة، ولا سيما في البلدان النامية،

وإنه يشير إلى أن المجلس كرر التأكيد في قراره 27/2016 على أن التمويل والدعم المستدامين، ولا سيما من أجل عمليات لجنة الخبراء التي تركز على أهداف التنمية المستدامة، أمر مطلوب لتعزيز وضمان استمرار فعالية اللجنة، وشجع الدول الأعضاء في هذا الصدد على تقديم التبرعات، وطلب من ناحية أخرى إلى الأمين العام أن يسعى إلى حشد موارد إضافية، عن طريق أدوات منها الصناديق الاستثمارية والمصادر الأخرى، حسب الاقتضاء، وشجع الدولة الأعضاء على النظر في إعارة الخبراء، لدعم أنشطة اللجنة،

(1) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(2) قرار الجمعية العامة 15/69، المرفق.

(3) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 3/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022 المعنون "ضمان أن يكون العمل في مجال الإحصاءات والبيانات متكيفا مع النظام الإيكولوجي الإحصائي والبياناتي المتغير" الذي سلم فيه المجلس بأهمية تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لتوفير سبل الوصول في الوقت المناسب إلى بيانات عالية الجودة وموثوقة ومناسبة، مستقاة من مصادر بيانات تقليدية وجديدة على السواء،

وإذ يلاحظ مع التقدير عقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول للمعلومات الجغرافية المكانية في ديكينغ، الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وإعلان موغانشان الذي صدر في ختام المؤتمر،

وإذ يسلم بالجهود المطردة التي تبذلها لجنة الخبراء لإنشاء مركز الأمم المتحدة العالمي للمعارف والابتكارات الجغرافية المكانية في ديكينغ، الصين، ومركز الأمم المتحدة للتميز الجيوديسي العالمي في حرم الأمم المتحدة في بون، ألمانيا، وبأنه من شأن كلا المركزين أن يتيح، بطريقة منفتحة وشفافة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة، فرصا لتطوير وتوسيع نطاق القدرات والكفاءات والإمكانات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ولتعزير ترتيبات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان، ولا سيما البلدان النامية،

وإذ يحيط علما بالمقرر 101/11 الذي اعتمده لجنة الخبراء في دورتها الحادية عشرة⁽⁴⁾ والذي يعترف بما حقته اللجنة من إنجازات كبيرة وبأهميتها المتزايدة، حيث كانت لمسارات عملها المتعددة آثار إيجابية واضحة على كل من المشهد الجغرافي المكاني على الصعيد العالمي وبرامج التنمية الوطنية على مدى السنوات العشر الماضية، وهي بحاجة إلى إمدادها بالموارد بصورة مستدامة لتوجيه ودعم الدول الأعضاء بفعالية في جهودها الرامية إلى بناء قدرات متكاملة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية في المستقبل والمحافظة عليها،

وإذ يشير إلى أن المجلس طلب تقديم تقرير، في موعد لا يتجاوز خمس سنوات، عن تنفيذ القرار 27/2016 وعن الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة الخبراء للعمل مع اللجنة الإحصائية ومع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولتحقيق التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية، والنظر، في هذا السياق، في تعزير الترتيبات المؤسسية للجنة،

1 - **يرحب ويحيط علما** بالتقرير الشامل للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي⁽⁵⁾ بشأن نظر اللجنة في تعزير الترتيبات المؤسسية للجنة على وجه التحديد، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي عموما؛

2 - **يقهر** بالإنجازات التي حققتها لجنة الخبراء والتقدم الذي أحرزته في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وبمساهمتها في تعزير قدرات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها في البلدان النامية؛

3 - **يعرب عن تقديره** للتمويل من خارج الميزانية المقدم من الدول الأعضاء وللجهود المبذولة لتعبئة موارد إضافية، بسبل منها الصناديق الاستثنائية وإعارة الخبراء وغير ذلك من المصادر، حسب الاقتضاء، من أجل دعم أنشطة لجنة الخبراء؛

(4) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2022، الملحق رقم 26 (E/2022/46)، الفصل الأول، الفرع باء.

(5) E/2022/68، المرفق.

- 4 - **يكرر تأكيد** أهمية تعزيز وتوطيد فعالية لجنة الخبراء، ولا سيما من أجل إنجاز عملياتها التي تركز على أهداف التنمية المستدامة والإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، من أجل تعزيز وضمان استمرار فعاليتها وفوائدها لصالح جميع الدول الأعضاء؛
- 5 - **يسلم** بأن تنفيذ ولاية لجنة الخبراء واستدامتها دون إمدادها بتمويل ودعم كافيين ومستدامين يمكن التنبؤ بهما، أمر يحد، في ظل استمرار تزايد وتوسع دور اللجنة ووجهتها على الصعيد العالمي، من إمكانات الاستفادة من القيمة الكاملة لعمل اللجنة المعياري والتنفيذي؛
- 6 - **يقرر** تعزيز الترتيبات المؤسسية للجنة الخبراء بصفتها هيئة فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلفة بجميع المسائل المتصلة بالمعلومات الجغرافية المكانية والجغرافيا وإدارة الأراضي والمواضيع ذات الصلة، وفقا للاختصاصات المرفقة بهذا القرار؛
- 7 - **يقرر أيضا** أن يعزز عمل لجنة الخبراء، ويطلب إلى الأمين العام أن يحدد، في سياق مقترحه المقبل للميزانية، خيارات لتحقيق ذلك، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك إنشاء أمانة للجنة مكرسة لعمل اللجنة المعياري والتنفيذي في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي؛
- 8 - **يؤكد** إدراج الدورة السنوية للجنة الخبراء في الجدول العادي للمؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع توفير خدمات خاصة لإدارة المؤتمرات، والترجمة الشفوية، والدعم الكامل للدورة السنوية للجنة في حدود الموارد المتاحة.

الجلسة العامة 34

22 تموز/يوليه 2022

المرفق

اختصاصات لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي⁽⁶⁾

الأهداف والمهام

1 - تتمثل أهداف ومهام لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (اللجنة)، في إطار رؤية تتوخى تبويئ المعلومات الجغرافية المكانية موقعا يتيح التصدي للتحديات العالمية بفعالية، ودعما، على وجه التحديد، لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فيما يلي:

(أ) تعمل في إطار السياسات والترتيبات المؤسسية المتفق عليها، وبصفتها جماعة ممارسين مترابطة على الصعيد العالمي، من أجل توفير القيادة لضمان تنسيق المعلومات والموارد الجغرافية المكانية والحفاظ عليها والوصول إليها وإتاحة القدرة على تسخيرها من قبل الدول الأعضاء والمجتمع لإيجاد حلول مستدامة لمسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(ب) توفر منتدى للتنسيق والحوار مع الدول الأعضاء واللجان الإقليمية والشبكات المواضيعية التابعة للجنة والمنظمات الدولية ذات الصلة وفيما بينها بشأن تعزيز التعاون في ميدان إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وتتخذ قرارات مشتركة وتحدد التوجهات بشأن إنتاج واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية ضمن أطر السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(ج) تقترح خطط عمل ومبادئ توجيهية بغية تعزيز الأطر والمبادئ والسياسات والأساليب والآليات والمعايير المشتركة اللازمة لقابلية التشغيل البيئي للبيانات والخدمات الجغرافية المكانية وقابلية تبادلها؛

(د) توفر منبرا لوضع استراتيجيات فعالة بشأن كيفية بناء وتعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق بالمعلومات الجغرافية المكانية، ولا سيما في البلدان النامية، وتقوم، في هذا الصدد، بمساعدة البلدان المهتمة على تطوير كامل إمكانات المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيا والخدمات التمكينية التي تستند إليها؛

(هـ) تعمل على تحسين توافر عمليات البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية وجودتها وحسن توقيتها وتصنيفها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من أطر التنمية العالمية ذات الصلة القائمة على توافق الآراء والمستدامة على جميع المستويات؛

(و) تقوم بتجميع وتعميم أفضل ممارسات وخبرات الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية بخصوص المعلومات الجغرافية المكانية فيما يتصل بجملة أمور منها الإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية، والصكوك القانونية، ونماذج الإدارة، والمعايير التقنية، بما يساهم في إنشاء أطر جغرافية مكانية وإحصائية وبنى تحتية للبيانات على الصعيد الوطني، مع إتاحة المرونة في استحداث الأنشطة الجغرافية المكانية وفقا للأولويات الوطنية؛

(ز) تضمن التعاون المتعدد التخصصات مع الجماعات الوطنية والدولية الأخرى، مثل أخصائيي الإحصاء، في قياس ووصف المجتمع والاقتصاد والبيئة؛

(6) تحديث للاختصاصات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 24/2011.

(ح) تقدم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المسائل المتصلة بولايتها؛

2 - وينبغي للجنة، في أدائها لمهامها، أن تستفيد من العمل القائم للمنتديات والآليات الأخرى في ميادين إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والتنمية الإحصائية والابتكار، وأن تتخذة منطلقاً لعملها.

العضوية والتكوين ومدة العضوية

3 - تتألف اللجنة من خبراء من جميع الدول الأعضاء. ويمكن لخبراء من المراقبين لدى الجمعية العامة والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والصناعة أن يشاركوا بصفة مراقبين في اجتماعات اللجنة. وتسعى الدول الأعضاء، لدى تعيين ممثليها الوطنيين، إلى اختيار خبراء ذوي معارف محددة متصلة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية وميادينها العديدة المترابطة⁽⁷⁾.

4 - وتنتخب اللجنة من بين أعضائها ثلاثة رؤساء مشاركين على الأكثر ومقرراً واحداً خلال كل دورة، مع مراعاة التوازن الجغرافي والتمثيل.

5 - يجوز للجنة أن تنشئ، متى دعت الحاجة، أفرقة خبراء وأفرقة عاملة أو لجاناً فرعية غير رسمية رفيعة المستوى لمعالجة مسائل محددة تتصل ببرنامج عملها.

إجراءات تقديم التقارير

6 - تقدم اللجنة تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتيرة عقد الاجتماعات

7 - تجتمع اللجنة عادة مرة واحدة في السنة لمدة ثلاثة أيام، ويجوز لها أن تعقد اجتماعات إضافية في الظروف الاستثنائية، حسب الاقتضاء.

الأمانة

8 - تتلقى اللجنة الدعم من الشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقسم المعلومات الجغرافية المكانية التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وثائق الاجتماعات

9 - تشمل وثائق الاجتماعات جدول الأعمال، وتقرير اللجنة عن أعمال دورتها، وتقارير اللجان الإقليمية والشبكات المواضيعية التابعة للجنة، والتقارير والمذكرات التقنية التي تعدها أفرقة الخبراء والأفرقة العاملة أو اللجان الفرعية الرفيعة المستوى، ومذكرات الأمانة العامة، وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة التي يعدها خبراء أو أفرقة خبراء من الخارج.

(7) العلوم الجغرافية المكانية، وعلم رياضيات الأرض (الجيوماتيكا)، والمسح، والجغرافيا، وإدارة الأراضي، والجيوديسيا، ورسم الخرائط وعلم الخرائط، والاستشعار عن بعد، والهيدروغرافيا وعلم البحار والمحيطات، ونظم المعلومات البرية/البحرية والجغرافية، والعلوم البيئية.